

وزارة العمل الأمريكية

الاستنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2019

الضفة الغربية وقطاع غزة

أحرزت السلطة الفلسطينية في عام 2019 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مناطق الضفة الغربية الخاضعة لسيطرتها. كما تعاونت السلطة مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتوفير الخدمات التعليمية لـ 325,000 طالب والدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 97,000 طفل. إلا أن الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة ينخرطون في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك البناء والأنشطة غير المشروعة. كما ينخرط الأطفال في عمالة الأطفال كباعة متجولين في الشوارع. الإطار القانوني للسلطة الفلسطينية لا يحظر جنائياً جميع عناصر الاتجار بالأطفال، ولا يُسمح لمفتشي العمل بتقدير العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، فإن برامج السلطة الفلسطينية غير كافية لمنع أو القضاء على عمالة الأطفال.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في الضفة الغربية.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	رفع الحد الأدنى لسن العمل إلى نفس سن التعليم الإلزامي.	2019 – 2018
	ضمان حظر القانون جنائياً للاتجار بالأطفال، بما في ذلك الإتجار بالبشر محلياً ودولياً، طبقاً للمعايير الدولية.	2019 – 2015
	سن قوانين تحظر جنائياً العمل القسري، بما في ذلك عبودية الدين والرق.	2019 – 2017
	ضمان الحظر الجنائي لاستخدام وجلب وعرض الأطفال لكافة أشكال الاستغلال الجنسي التجاري.	2019 – 2017
	ضمان حظر القانون جنائياً لتجنيد الأطفال تحت سن 18 من جانب جماعات مسلحة من غير الدول.	2019 – 2016
الإنفاذ	ضمان إنفاذ قوانين عمالة الأطفال في قطاع غزة.	2019 – 2010
	نشر المعلومات المتعلقة بعمالة الأطفال والإنفاذ الجنائي لقوانين عمالة الأطفال، بما في ذلك مقدار التمويل، وعدد مفتشي العمل، وعدد ونمط عمليات التفتيش، والتدريبات التي يتم توفيرها للمفتشين والمحققين، وعدد مخالفات عمالة الأطفال، والعقوبات والغرامات التي تم تحصيلها، وعدد التحقيقات والمحاكمات والإدانات الصادرة بهذا الشأن.	2019 – 2010
	تكليف دائرة التفتيش على العمالة بتقدير العقوبات.	2019 – 2016
	توفير المزيد من الموارد اللازمة والعاملين لكل من وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بعمليات التفتيش والتحقيقات الجنائية.	2019 – 2010
التنسيق	التأكد من أن جميع شبكات حماية الطفل قادرة على تنفيذ المهام التي يُعتمد إسنادها إليها.	2019 – 2017

السنة (السنوات) المقترحة	الإجراء المقترح	المجال
2019 – 2017	دمج استراتيجيات منع والقضاء على عمالة الأطفال في جدول أعمال السياسة الوطنية وضمان تنفيذها.	سياسات الحكومة
2019 – 2011	توسيع نطاق البرامج لتحسين فرص الحصول على التعليم؛ على سبيل المثال، ضمان عدم تعرض الأطفال للعنف، وأن المدارس مزودة بوسائل الحماية من تقلبات الطقس، وألا تكون التأخيرات عند نقاط التفتيش معوقاً للوصول.	البرامج الاجتماعية
2019 – 2017	التأكد من تنفيذ البرامج الاجتماعية لوزارة العمل، بما في ذلك المراكز المهنية.	
2019 – 2010	توسيع نطاق البرامج من أجل مواصلة معالجة عمالة الأطفال، خصوصاً في البناء، وأعمال الشوارع، والأنشطة غير المشروعة، والزراعة.	